إدارة تـرامب وإفريقيـــا: التصـــورات والرهـانـات

د . مصطفى صايح

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

ملخص :

ليس هناك اختلاف بين الخبراء والمختصين في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب، قد همش كلية القارة الإفريقية في حملته الرئاسية وبرنامجه السياسي، وأكثر من ذلك فإنه اختزل مكانة إفريقيا في إكليشهات نمطية سلبية، باعتبار القارة الإفريقية مصدرا للجريمة والأمراض والفساد، كما صرح بذلك، سأسحق القراصنة الصوماليين من الأرض ولن أترك لهم مجالا للعيش، أحب كثيرا نيلسون مانديلا، لكن جنوب إفريقيا وكر كبير للجرائم القابلة للانفجار ويسلم بعض المختصين في الشأن الأفريقي، بأن دونالد ترامب يجهل القارة الإفريقية تماما وهي بعيدة كل البعد عن أولوياته، لأن الثقل التجاري الأمريكي مع إفريقيا تراجع بشكل محسوس جدا حيث وصل إلى 37 مليار دولار في سنة 2015، أي بتراجع 30 بالمائة مقارنة بسنة 2014، وهو أقل خمسة مرات من التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا، التي اقتربت من 180 مليار دولار في نفس الفترة.

وعليه، فإننا نعيد قراءة تصورات وإدراكات الرئيس دونالد ترامب للقارة الإفريقية من خلال الخطابات والتصريحات الإعلامية، وفي الوقت ذاته نتساءل عن الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية في السنوات الأربعة القادمة.

Abstract:

There is no difference between experts and scholars interested in the US foreign policy that the new president Donald Trump has merginalized completely Africa in his election campaign and political program. He even portrayed Africa in negative stereotyped clichés, considering it as the source of crime, diseases and corruption. Moreover, some experts in the African issue believe that Donald Trump does not know Africa at all and it is far from being a priority, because the American business weight in Africa has dropped in a delicate way to reach 37 billion $ in 2015, that is to say 30% when compared to 2014, which is to be five times less than that between Africa and China which reached 180 billion $ in the same year. All these facts lead to A new reading through the concepts of Donald Trump for Africa through his speeches and press conferences. Of couses it is not easy to escape wondering about the future challenges for the African continent in the four years to come.

مقدمة:

أظهرت مسارات التعاون والصراع بين سياسات الدول من أجل الحصول على إمكانات المقدرة للإفادة من مكاسب مجالاتها الجيوبوليتيكية القريبة و البعيدة منها، أنه لا توجد ظاهرة غير مدروسة الأبعاد وبالخصوص في حالات التسابق نحو الموارد التي تزخر بها بعض مناطق العالم، والتي يمثل

الظفر بها وبالخصوص لدى الولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى تسيد العالم، من مقومات بناء إستراتيجيتها الشاملة.

وفي إطار هذا التطور، ظلت نظرة القيادات السياسية الأمريكية، وبتأثير من مؤسساتها الأمنية والإقتصادية إلى القارة الإفريقية بأنها تمثل المجال الحيوي الذي لا يمكن التخلي عنه، وذلك بناء على إعتبار أنها القارة التي ماتزال توصف في الإستراتيجيات الدولية بالقارة القديمة، بسبب مقومات الجيوبوليتيك والجيو- أمني، وبالفضاء الجديد، بما تمتلكه من مواد إقتصادية، يشار إليها بأنها تشهد نموا مضطردا، وبالخصوص على إثر اكتشاف مزيد من المعادن الثمينة، وخام النفط في خط الساحل الإفريقي الممتد على شكل شريط يحزم القارة من شرقها إلى غربها (بطول حوالي5000 كلم)، والذي يوصف بأنه يحتوي على مناطق هشة ورخوة وفاشلة (مفشلة) .

وهو ماسيتحكم في رسم تصورات دونالد ترامب ورهاناته تجاه القارة الإفريقية، التي لايمكنه التخلي عنها.

وتدفع متطلبات الإحاطة بتصورات رؤى دونالد ترامب إلى طرح الإشكالية التالية:

هل الذاتية الفكرية لدونالد ترامب ستؤثر على التصورات السياسية الأمريكية وعلى رهاناتها تجاه إفريقيا؟

وعبر فرضية الثبات في توجهات هذه السياسة وبين رغبة التغيير في أساليبها، يمكن معالجة هذه الإشكالية عبر المفردات التالية:

1- إفريقيا في إدراك سياسة دونالد ترامب.

2- محددات إستمرارية السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.

3- تصورات سياسة دونالد ترامب تجاه إفريقيا ورهاناتها.

1- إفريقيا في إدراك سياسة دونالد ترامب.

تتسم مسارات السياسة الأمريكية تجاه مداراتها الدولية -القريبة منها والبعيدة- بإستمرار تبني تلك الرؤى الإستراتيجية الكلية، القائمة على تصور مبدأ " المجالات الحيوية" المفتوحة، التي شمل مفهومها -في الوقت الراهن- الأخذ بالتصورات الناعمة والمبنية على أسس القوة الإقتصادية والتقانة المتعدية لحدود الدول، والتي تلتقي أبعادها بحدود النفطية المركزية المرتبطة بتحقيق مصالحها المعبرة عن إستراتيجيتها الشاملة في العالم، وبالخصوص ما تعلق منها بالموارد والثروات التي ترى أن التمكن منها يعتبر شرطا أساسيا لإستمرار تسيدها في العالم.

والجدير بالذكر، أن هذا التصور ظل متجاوزا لكل رؤى القيادات السياسة الأمريكية التي تصل إلى السلطة، لأنه مرتبط بسياسات كونية تتحكم في توجهها مؤسسات وجماعات إقتصادية وسياسة توصف بالتواصل والتحكم، والتي أخذت من التواجد العسكري وقدرته أداة فعالة لحماية مصالحها، وإلى عدم ترك المجال مفتوحا أمام القوى الأخرى- وبالذات الصاعدة منها- لإحلال مواقع حيوية في القارة الإفريقية.

ولقد أدت قيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحملته الإنتخلابية بشعار " أمريكا أولا"، إلى جعل البعض يصف سياسته الخارجية بالعودة إلى الإنعزالية[1]، لكن في الوقت ذاته كانت أكثر براغماتية، فهو يريد من الحلفاء أن يدفعوا تكاليف وأعباء الحماية الأمريكية، وأن يعيد النظر في الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية، التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ذلك يهدد بوقف "الإعانات" والتمويل الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة، وسيتنصل من إلتزامات بلاده من إتفاقيات باريس للبيئة.

وضمن هذا الإطار العام لتصورات دونالد ترامب لطبيعة العلاقات الدولية، فإن فريق حملته الإنتخابية طرح أسئلة محددة على مسؤولي السياسة الإفريقية في كتابة الدولة الأمريكية، توحي في جوهرها بجدوى التشكيك في العلاقات الإمريكية-الإفريقية القائمة[2]، وأهم هذه الأسئلة المطروحة هي: لماذا نبقى نصرف الكثير من الأموال على إعانة التنمية في إفريقيا، بينما المواطنون يعانون في الولايات المتحدة الأمريكية؟، ما الفائدة من محاربة التنظيم الإرهابي لبوكو حرام في الوقت الذي بقينا أكثر من عشرة سنوات نحارب تنظيم الشباب الصومالي بدون القضاء عليه؟وما الجدوى من ملاحقة جوزيف كوني (زعيم جيش الرب) لمدة سنوات في أوغندا، بينما لا يهدد مصالحنا الشخصية؟.

وفي الواقع تعبر طبيعة هذه الأسئلة المطروحة عن الفلسفة البراغماتية للرئيس دونالد ترامب، القائمة على الأرباح والتكاليف، وبلغة الذرائعية العملانية، فإنه مقتنع بأن إدارته لا يجب أن تدفع التكاليف والأعباء على السياسات التي لا تعود بالفائدة المباشرة والشخصية للولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقا من هذه التصورات التي يتبناها دونالد ترامب، فإن الانعكاسات ستكون سلبية على القارة الإفريقية، بحيث يمكن لإدارته أن تعيد النظر في المساعدات المالية الخارجية، باعتبارها الدولة المانحة الأولى في العالم ب31 مليار دولار سنة 2015 [*]، وهو ما جعل الأفارقة يتوجسون خوفا، من قناعاته فيما يخص ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الإدارات الإمريكية السابقة، على غرار النافتا، والاتفاقية التجارية العابرة اللهادي، والذي يطرح في هذا الصدد قانون النمو والفرص في إفريقيا(African Growth Opportunities Act (AGOA، الذي تم إبرامه بين الولايات

المتحدة الأمريكية و39 دولة إفريقية سنة 2000، بحيث يسمح بالإعفاء الجمركي لصادرات المنتجات الإفريقية، وفي فترة إدارة أوباما تم استخدام هذا القانون كورقة ضغط على الدول الإفريقية التي لا تراعي حقوق الإنسان، كما حدث مع سوازيلاندا التي تم إبعادها من القانون سنة 2015، بحجة الممارسات القمعية للنظام الملكي[3].

ويشكل قانون النمو والفرص في إفريقيا القاعدة القانونية الأساسية لتطوير التبادلات التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تم تعزيزه بحركية اقتصادية حاولت إدارة أوباما بعثها من خلال القمم و اللقاءات الاقتصادية، مثل قمة الولايات المتحدة الأمريكية ـ إفريقيا ـ، و منتدى الأعمال الأمريكي- الإفريقي، ورغم ذلك فإن حجم التبادلات التجارية تراجع بشكل محسوس إلى 38 مليار دولار سنة 2015، بعدما عرف الذروة في سنة 2008 بحجم تبادلات وصل إلى 100 مليار دولار، غطت هذه التبادلات من الناحية الجغرافية البلدان الإفريقية الأنجلو . فونية في شرق إفريقيا، والبلدان النفطية مثل نيجيريا وأنغولا، وتم تمديد هذا القانون لمدة عشرة سنوات، أي إلى غاية 2025 في فترة إدارة أوباما[4].

ولقد أدى هذا التمديد من قبل الكونغرس الأمريكي بالبعض إلى التشكيك في قدرة الرئيس دونالد ترامب على إعادة النظر في قانون النمو والفرص في إفريقيا، كما أكد ذلك هرمان كوهين، المساعد السابق لكاتب الدولة للشؤون الإفريقية :" من الصعب على دونالد ترامب أن يتراجع على قانون النمو والفرص في إفريقيا، والذي تم تمديده إلى غاية 2025 من قبل الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية"[5]، كما أن طبيعة المنتجات الإفريقية المصدرة إلى السوق الأمريكية لا تهدد السياسة الحمائية التي يعتزم دونالد ترامب انتهجها، كما صرح بذلك وزير الشؤون الإفريقية لبوركينا فاسو، ألفا باري بقوله:" المنتجات الإفريقية التي تدخل السوق الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص، هي منتجات تقليدية إضافة إلى المنتجات الفلاحية"[6].

2- إستمرارية السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.

هناك اتجاه عام في تحليل العلاقات الأمريكية-الأفريقية في العقدين الأخيرين، يشير بالاستمرارية رغم تحول الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وتحول الأغلبية في الكونغرس بين الحزبين، على أساس أن رسم السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية تضبطها ثلاثة تحديات على القوة العالمية الأولى يجب أن تتكيف معها، وتلزم صانعي القرار على إيلاء الأهمية القصوى لها، مهما كان اللون الحزبي المهيمن بين الفيل والحمار، وتتمثل هذه التحديات الثلاث في:

- التنافس الصيني-الأمريكي في القارة الأفريقية.
- مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية.

- التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

وبالتالي، فإن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بين الديمقراطيين والجمهوريين، بل تحركها المصلحة الوطنية، وهذا ما اتضح في الإدارات المتعاقبة منذ إدارة بيل كلينتون الديمقراطي، وخلفه جورج بوش الإبن الجمهوري المحافظ، والعودة إلى باراك أوباما الديمقراطي، بحيث وضعت إدارة بوش الابن في سنة 2003 مخطط الطوارئ لمحاربة الإيدز (PEPFAR)، الذي يهدف إلى المساعدة الطبية لمليونين شخص مصاب بالمرض، وتقديم الدعم الوقائي لسبعة ملايين، ومساعدة علاجية لعشرة ملايين مصاب بفيروس الإيدز، خصص لهذا البرنامج 18.8 مليار دولار لفترة خمسة سنوات الأولى من البرنامج، وتم الترخيص برفع الميزانية المخصصة له إلى 48 مليار دولار في سنة 2008، بطلب من إدارة بوش الإبن، لكن أزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية أجبرت إدارة أوباما على التراجع عن الأهداف المسطرة، واستقرت النفقات على البرنامج في حدود 6 و 7 مليار دولار فقط[(7)]. أي أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد تسطير المساعدات والبرامج الإنمائية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، بالرغم من أن الميول الذاتية للتحليل تفترض أن الرئيس الأمريكي أوباما من أصول إفريقية هو الذي يكون أقرب للتعاطف مع رغبات وطلبات القارة الإفريقية.

وفي الواقع، فإن الرئيس أوباما زار القارة الإفريقية أربعة مرات في عهدتيه الرئاسيتين، ونظم أول قمة أمريكية-إفريقية في صيف 2014، وطرح مشروع طموح المعروف ب « Power Africa » لإمداد 60 مليون بيت بالكهرباء في القارة الإفريقية، لكن هناك الكثير من المآخذ على سياسته الإفريقية، فهو لم يخرج عن قاعدة الاستمرارية في تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية القائمة على القوة العسكرية، بحيث تكاثف الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا، بحوالي 60 قاعدة عسكرية ومرتكزات دفاعية[(*)]، حيث خصص الكونغرس الأمريكي 50 مليون دولار بموجب ميزانية 2016 لبناء هذه القاعدة، الذي يعتبر أكبر ميزانية لبناء القواعد العسكرية في الخارج لهذه السنة[(8)].

وعلى العموم، يكلف الانتشار الأمريكي في إفريقيا 23 بالمائة من إجمالي الميزانية العسكرية الأمريكية، ولا يعتقد بأن الرئيس دونالد ترامب سيكون الاستثناء عن سابقيه في هذه القاعدة،"سينتهي الفاعلون في البنتاغون بإقناع الرئيس بالمصلحة في إبقاء التواجد العسكري في إفريقيا"، كما صرح بذلك هرمان كوهان[(9)]، وهو ما سيفرض على الإدارة الأمريكية الإستمرار في التواجد العسكري في إفريقيا، ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمي بالارتكاز على الدول المحورية وانتهاج الحروب اللاتماثلية بالوكالة والإبقاء على المقاربة الأمنية المسماة " البصمة الخفيفة" « Light footprint»، التي تعتمد على التدخلات العسكرية من خلال الشركات الأمنية الخاصة، والقوات الخاصة، والاستناد على الدعم اللوجيستيكي، وأنظمة الاستعلامات واستخدام الطائرات بدون طيار بشكل مكثف[(10)].

من الناحية الاجتماعية والمالية، فإن سياسة مكافحة الهجرة التي يريد الرئيس انتهاجها قد تمس بالجالية الإفريقية، فحسب تقديرات البنك العالمي، فإنه في سنة 2013 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين من أصول أفريقية إلى 1.830.000، وأن طرد المتواجدين منهم في الولايات المتحدة الأمريكية ستكون نتائجه جد سلبية على بعض الاقتصاديات الإفريقية، مع العلم أن إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين الأفريقيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت حوالي 35.2 مليار دولار في سنة 2015[11].

إضافة إلى هذه الانعكاسات الاجتماعية والمالية السلبية على بعض الدول الإفريقية، فإن هناك قلق مالي آخر بسبب السياسة الحمائية وإعادة النظر في التعددية الاقتصادية والمالية التي كبدت خسائر مالية معتبرة للخزينة الأمريكية، وهي العملية التي يريد الرئيس تجاوزها، لاسيما وأن بلاده تستحوذ على 15 بالمائة من الحصص في صندوق النقد الدولي، مما يمنحها حق استخدام الفيتو في العمليات المالية التي تعتمدها مؤسسة بريتن وودز، وهو ما قد يؤثر على أكبر دولتين في إفريقيا، مصر ونيجيريا، اللتين توجدان في وضعية مالية صعبة، تجعلهما بأمس الحاجة لقروض صندوق النقد الدولي[*] [12].

إن نظرة الرئيس هذه السياسة الرافضة للسياسة العالمية لحماية البيئة، ستعود بالخسائر على القارة الإفريقية التي تعرف كل أشكال التهديدات البيئية، كالتصحر، والفيضانات، والجفاف، بحيث أعرب الرئيس الجديد عن امتناعه من المشاركة في اتفاق باريس الموقع في ديسمبر 2015، والصندوق الأخضر الذي خصص له 100 مليار دولار سنويا لتمويل مشاريع الاتفاق، حيث يعتبر ت :" أن التغيير الحراري اختراع صيني لإضعاف الصناعة الأمريكية"[13] .

إلا أن هذه التصورات والمواقف السلبية تجاه القارة الإفريقية، المبنية على البراغماتية والواقعية السياسية، لا تجعله يتخلى عن الهدف الأساسي للمصلحة الأمريكية في القارة الإفريقية من خلال الاهتمام بالطاقة، التي تشكل أحد أعمدة سياسة.للولايات المتحدة الأمريكية، فقرار تعيين، ريكس تليرسون، رئيس الشركة النفطية العالمية إكسون موبيل (2006-2016)، في منصب كاتب الدولة للخارجية، يحمل الكثير من الدلالات، أولها أن الشركة النفطية كان لها الكثير من الاستثمارات الطاقوية في القارة الإفريقية منذ ما يقارب القرن، ما جعل ر.تليرسون يربط شبكة العلاقات مع رؤساء العديد من الدول الإفريقية ذات الثقل الطاقوي مثل، نيجيريا، ليبيا، أنغولا، التشاد وموزمبيق. أما الدلالة الثانية، لتعيين رئيس شركة إكسون موبيل في منصب كتابة الدولة فهو تقليد لدى الجمهوريين، حيث سبق للرئيس بوش الابن أن عين كوندوليزا رايس في المنصب ذاته وهي محسوبة على شركة شيفرون النفطية.

3- الرهانات المتطورة لسياسة ترامب تجاه إفريقيا:

تتصف شخصية ر. تليرسون بالبراغماتية، حيث كانت شركته من بين الأوائل التي تعود للاستثمار النفطي في ليبيا، بعد رفع الحصار عليها في سنة 2005، وزار معمر القذافي في فيفري 2007، التي كان يولي الاهتمام لأول احتياطي نفطي في إفريقيا المقدرة بـ : 41 مليار برميل [14]. كما استطاع ر. تليرسون أن يفرض، إيمانويل إب كاشيكوو، في منصب وزير النفط في نيجيريا، ورئيس الشركة الوطنية النيجيرية للنفط، بعدما شغل هذا الأخير منصب عضو مجلس الإدارة للدائرة الإفريقية لإيكسون موبيل، وتمثل نيجيريا مكانة استراتيجية بالنسبة للسياسة الطاقوية الأمريكية حيث تنتج الشركة ما بين 200 إلى 300 ألف برميل يوميا[15]، كما تنتج شركة إكسون موبيل ما يقارب 500 ألف برميل يوميا في أنغولا، وتهتم جيوسياسيا بجنوب التشاد حيث ساهمت إلى جانب شقيقتها شفرون وبتروناس الماليزية في إنشاء أنبوب النفط لأكثر من ألف كلم يمر عبر الكاميرون ليصل إلى ميناء التصدير بكريبي[16]، وهو ما يظهر أن الأهمية الجيوسياسية للتواجد الأمريكي الطاقوي بالمنطقة مرتبط بمراقبة التهديد المتصاعد لجماعة بوكو حرام النيجيرية، التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة غرب ووسط إفريقيا.

وإذا كان عامل الطاقة محددا استراتيجيا في تحديد السياسة الإفريقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن التطورات التكنولوجية في ميدان الغاز الصخري والنفط الصخري سيشكل تهديدا للأمن الطاقوي للدول الإفريقية المنتجة للنفط، خصوصا وأن هذا الرئيس يولي أهمية قصوى للمزيد من الانتاج الأمريكي لوقف التبعية الطاقوية.

وبالمقابل، فإن القلق الأمريكي من الصعود الصيني في إفريقيا سيبقى محدد رئيس في تحديد السلوك الأمريكي تجاه إفريقيا، وهذا ما ورد في الأسئلة التي طرحها الفريق الانتخابي لدونالد ترامب على المسؤولين في كتابة الدولة، والتي من أهمها: كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في المنافسة مع بقية الأمم في إفريقيا؟. وهل نحن خاسرون في مواجهة الصين؟[17]، بما يعني: ما هي الاستراتيجيات التي يجب على إدارة ترامب انتهاجها لوقف الزحف الصيني على إفريقيا؟، وحتما ستكون إحدى الخيارات المركزية التي سيركز عليها كاتب الدولة ر. تليرسون، تختصر في مقولة " يجب الإبقاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية وتعزيزها بما يقوض المصالح الصينية، التي هي بأمس الحاجة للطاقة الإفريقية".

ومن الرهانات المنظورة لهذه السياسة أن الإجابة على سؤال الفريق الانتخابي هل نحن خاسرون في مواجهة الصين في إفريقيا؟ حتما ستجد الإجابة السريعة في مجموع المؤشرات الاقتصادية والتجارية، أولها أن الصين أضحت منذ 2009 الشريك التجاري الأول لإفريقيا، حيث

وصلت الصادرات الصينية لإفريقيا 103 مليارات دولار سنة 2015 مقابل 27 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البنوك الصينية منحت قروضا بمليارات الدولارات للدول الإفريقية من أجل بناء المنشئات التحتية، فحسب المعطيات التي نشرها باكر ماكانزيBaker and McKenzie فإن العقود الصينية قد وصلت إلى 398 مليار دولار ما بين 2009- 2014، أي بمعدل 54 مليار دولار سنويا، مقارنة بمتوسط 8 مليارات دولار سنويا قيمة المساعدات الأمريكية لإفريقيا في العشر سنوات الأخيرة[18].

هذه المؤشرات ستجعل الصراعات الأمريكية-الصينية تتصاعد حدتها أكثر، خصوصا وأن الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب قد ركزت على اتهام الصين بالعدو الذي يقتل الأمريكيين اقتصاديا وتجاريا، وأفضل تعبير عن ذلك لجوء، دان ديميكو، المستشار التجاري للرئيس، باستخدام فيلم" الموت بسبب الصين " Death by China "، لإظهار التنافس التجاري غير الأخلاقي للصين مع بلاده، والذي تسبب في غلق المصانع، وإحالة الملايين من الأمريكيين على البطالة، بسبب التلاعب بالقيمة غير الحقيقية لعملتها (اليوان)، وهو ما جعل الرئيس يقترح فرض ضريبة على الواردات الصينية بنسبة 45 بالمائة، لوقف هذا التهديد القاتل للأمريكيين، مع إعادة النظر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، أو الانسحاب منها[19].

وتعبر هذه الاقتراحات على مبدأ الواقعية السياسية، وذلك من حيث اتخاذ كل التدابير لحماية القوة الاقتصادية الأمريكية، التي تتراجع أمام الزحف الصيني في الداخل الأمريكي وخارجها حيث القارة الأفريقية نموذجا لذلك، فقراءة البيانات والأرقام الاقتصادية للتبادلات التجارية الأمريكية-الصينية توحي بمأزق الأمن الاقتصادي الذي يصيب القوة الأمريكية في أحد مقوماتها الإمبراطورية، خلال خمسة عشر سنة، انتقل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين من 50 مليار دولار إلى أكثر من 365 مليار دولار في سنة 2015، حيث اختفت 57 ألف مؤسسة مع فقدان 25 مليون وظيفة بسبب التنافس الصيني على السوق الأمريكية[20].

وحسب تقرير لمعهد السياسات الاقتصادية، أحد مراكز التفكير الأمريكية ذو المصداقية العلمية، فإن تزايد الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 2001 و2011 أدت إلى نقل ما يقارب 3.3 مليون وظيفة أمريكية، ثلثها في صناعة المتوجات الإلكترونية[21].

إن الخوف الأمريكي من الموت بسبب الصين على حد تعبير المخرج الأمريكي، بيتر نفارو، تتزايد حدته أكثر في القارة الأفريقية خصوصا إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للتواجد الصيني في إفريقيا، حيث يفتخر وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، بأن بلاده منذ قمة جوهانسبورغ للمنتدى الصيني - الإفريقي السادس المنعقد في نهاية 2015، استطاعت أن تخصص غلافا ماليا قيمته 60

مليار دولار لدعم التنمية وإلغاء جزء من الديون لبعض الدول الإفريقية، ونصف المبلغ تم دفعه بعد سنة من الالتزام المالي المخصص لثلاث سنوات"[22]. والتفاؤل المفرط بالمستقبل الصيني في إفريقيا جعل الوزير الأول الصيني، لي كيغيانغ، يؤكد بأن بكين ستصل سنة 2020 إلى حجم تبادل تجاري مع إفريقيا إلى 400 مليار دولار، بما يعني أكثر من ضعف حجم التبادل التجاري القائم في سنة 2016 [23].

الخاتمة :

إن الرهانات والتحديات التي ستواجهها إدارة دونالد ترامب تجاه إفريقيا تبقى مرهونة بالخيارات الإستراتيجية لمواجهة هذا التفاؤل الصيني المفرط في إفريقيا، مما يجعل خياراته تتجه وفق السيناريو الاتجاهي، بحيث يستمر في تعزيز التواجد العسكري في المناطق الحيوية المرتبطة بالموارد الطاقوية لتقويض الطموح الصيني الذي يحتاج إلى هذه الموارد، كما تشكل القيادة المركزية لأفريكوم الرمز العسكري الذي يبحث عن تحالفات لتوظيفها في محاربة الإرهاب، الذي يمتد من شرق إفريقيا حيث القرن الإفريقي، وإطلالته على البحر الأحمر وخليج عدن وغرب إفريقيا، المطلة على الأطلسي والممتدة إلى العمق الساحل الصحراوي.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي الواصل حديثا إلى البيت الأبيض، والذي ظل حاملا أثناء حملته الإنتخابية شعار- أمريكا أولا- قد وظف لغة متناسقة مع التصورات والرهانات لدى دولته تجاه محيطها الدولي، وبالخصوص تجاه إفريقيا قد يستدل من توجهاته على نوع من المزج بين شعارات الحملة الانتخابية، وذاتية تصوراته لإدارة سياسة مبنية على شعارات تقليدية مستمدة من عزلة بلاده التاريخية، وهي تطلعات قد تجد طريقها للتنفيذ، وقد تصطدم بالواقع الدولي المعيش الذي تتحكم فيه نخبة : المركب الصناعي العسكري، والشركات المتعددة الجنسية، وهو ما يحول دون تحقيقها.

وعلى العموم، قد يدل هذا التوجه على رهانات سياسية مبنية على إرباك مقصود للمشهد السياسي، حتى يتم التمكن من إعادة ترتيبه، كالانتقال من تقديم المساعدات لإفريقيا، إلى توظيف الاستثمارات، وهي عملية لا يعتبرها البعض تراجعا أو تغييرا، وإنما هي أسلوب أكثر فعالية للسيطرة وتثبيتا لمزيد من التحكم في إفريقيا، -وهي من أهم طبائع الاستكبار الدولي- وسعيه الدائم للتسيد في عالم اليوم.

الهوامش :

(1) CHARLES KRAUTHAMMER, «**Trump's Foreign-Policy Revolution**», national review, January 26, 2017 8:00 PM in : http://www.nationalreview.com

(2) وهي الوثيقة التي كشفتها صحيفة نيويورك تايمز : .

HELENE COOPER, **Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid ,** New york Times, JAN. 13, 2017, in : https://www.nytimes.com/2017/01/13/world/africa/africa-donald-trump.html

(*) من بينها 8 ملايير مساعدات قدمت لإفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن إجمالي المساعدات الأمريكية للتنمية لا تتعدى 1 بالمائة من الانتاج الداخلي الخام، للمزيد أنظر:

États-Unis : un document laisse deviner la volonté de Trump de se désengager du continent africain, http://www.guinee24.com

(3) **Trump et l'Afrique,** Article rédigé par Julien Chambolle, reprenant les idées développées lors du dîner conférence organisé par l'association Africa 21 (www.africa21.org) sur la même thématique.
http://www.africa21.org

()4 **Tirthankar Chanda**, « **Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump** »,in : http://amp.rfi.fr/fr/hebdo/2016 .11.11

(5) Florence RICHARD, **« Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique** », op.cit.

(6) Ibid.

(7) Cf : **President's Emergency Plan for AIDS**.in : Site officiel de la PEPFAR.

(*) القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لوحدها يتواجد بها ما بين 3 آلاف و4 آلاف عسكري أمريكي بغرض محاربة تنظيم جماعة الشباب الصومالي ومواجهة القراصنة في خليج عدن، يضاف إليهم 3600 عسكري أمريكي في إطار عمليات القيادة الأمريكية في إفريقيا"أفريكوم"، كما تقوم القوات الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية استراتيجية في النيجر من أجل مراقبة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي، واستخدامها لانطلاق الطائرات بدون طيار لتنفيذ الضربات الجوية ضد معاقل التنظيمات الإرهابية ومتابعة قياداتها.
أنظر:

- Mohamed Hedi Abdellaoui, « **Présence militaire américaine en Afrique: Une base permanente et près de 5000 militaires** », analyse nouvelles, Afrique, 30.10.2015 in : http://aa.com.tr

(8)Nick Turse « **USAFRICOM s'étend au Niger** », Publié le : 4/10/16 in : http://www.afrique-asie.fr

(9) Tirthankar Chanda, **« Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump** »,op.cit.

(10) Philippe Hugon, « **Election de Donald Trump : quel impact pour l'Afrique ? »,** Publié le 14 novembre 2016 à 07h22 | Mis à jour le 14 novembre 2016 , in : http://www.iris-france.org

(11) **Migration and development brief 26 « Migration and Remittances** », avril 26,2015, the world bank. In : https://siteresources.worldbank.org

(*) حيث تحتاج القاهرة لقرض بقيمة 12 مليار دولار بينما تحتاج أبوجا قرضا ماليا قيمته 29 مليار دولار.

(12) « **Pour l'instant, l'Afrique est dans l'angle mort de Donald Trump »,** revue Jeune Afrique, Publié le 30 janvier 2017 à 08h02. http://www.jeuneafrique.com

(13) Isabelle Hanne, « **Trump, l'éléphant dans la COP22 »,** Libération, 15 novembre 2016 à 07:34 http://www.liberation.fr/planete/2016/11/15

(14) Benjamin Augé **, Au moins un proche de Donald Trump connaît l'Afrique… celle des champs de pétrole** , LE MONDE Le 19.01.2017 à 16h56 • Mis à jour le 19.01.2017 à 17h12 , http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/19

(15) Ibid.

(16) Rémi CARLIER, **« L'Afrique, cadet des soucis de Donald Trump »,**Dernière modification: 25/01/2017, in :
http://m.france24.com/fr/2017. 01. 23

(17) HELENE COOPER**, Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid** ,op.cit.

(18) **Concernant l'Afrique, Donald Trump s'inquiéte de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains,** mardi, 17 janvier 2017 ,18:29 , http://www.agenceecofin.com

(19) Chine contre Etats-Unis, les vrais chiffres d'une guerre commerciale, RICHARD HIAULT - LES ECHOS | LE 01/12/2016 **https://www.lesechos.fr**

(20) Ibid.

(21) Robert E. Scott and Xiao Jiang, « **Unilateral grant of market economy status to China would put millions of EU jobs at risk »,** Economic Policy Institute, September 18, 2015, in : http://www.epi.org/publication/eu-jobs-at-risk/

(22) « La Chine a déjà débloqué près de la moitié des 60 milliards $ promis à l'Afrique en décembre 2015 » , Agence Ecofin, jeudi, 16 mars 2017 12:13 http://www.agenceecofin.com/aide-au-developpement.

(23) Les relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres, Le Monde.fr | 04.12.2015 à 12h21 • Mis à jour le 04.12.2015 à 13h54 in : http://www.lemonde.